



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

تقييم واقع تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تسهيل
عملية دمجهم من وجهة نظر المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات
ذوي الإعاقة في محافظة جنين

ناهد محمود محمد منصور

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

تقييم واقع تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تسهيل
عملية دمجهم من وجهة نظر المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات
ذوي الإعاقة في محافظة جنين

إعداد:

ناهد محمود محمد منصور

بكالوريوس تنمية مجتمع محلي جامعة القدس المفتوحة/جنين - فلسطين

إشراف الدكتور: عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء
مؤسسات من عمادة الدراسات العليا/ معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تقييم واقع تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تسهيل عملية دمجهم من وجهة نظر المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات ذوي الإعاقة في محافظة جنين

إعداد: ناهد منصور

الرقم الجامعي: s1620148

المشرف: الدكتور عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 9/12/2019 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 . د. عبد الوهاب الصباغ	رئيس لجنة المناقشة	التوقيع:
2 . د. ربيع عويس	ممتحناً داخلياً	التوقيع:
3 . د. عبد الكريم مزعل	ممتحناً خارجياً	التوقيع:

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

الإهداء

إلى والدي القدوة..... الذي رباني فأحسن تربيتي..... والذي زرع في حب العلم.....
وكان لي خير معلم أمدّ الله في عمره وحفظه من كل سوء.....

إلى أُمي نبع الحنان..... نهراً من الحب الدفاق ويا مرفأ الأمان.... وشلالاً من
الوجدان.... إلى أعلى من في الوجود..... التي استقي من ينبوع حبها... وسداد
رأيها..... وصدق دعائها.... أمد الله في عمرها.... ورزقها بر أولادها

إلى إخواني (مجدي وأمجد) وأخواتي (ساجدة وفداء ونهاد وماجدة وزهرة) وصديقتي
الغالية (هيفاء قاش).... سر سعادتي..... رموز الرحمة وأسرار البركة.....
وعنوان الإيثار والوفاء

إلى الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة وديوان الموظفين العام

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

ناهد منصور

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

الاسم: ناهد محمود محمد منصور

التاريخ: 2019/12/9

الشكر والعرفان

إن خير ما أستهل به حمد المولى _ عز وجل _ فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وانطلاقاً من حديث المصطفى صل الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس". لذا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل الذين أسهموا في إنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيز النور، وأخص بالذكر من سعدت بالتلمذ على يديه، لمن منحني من فكره الرشيد ورأيه السديد ما أعانني على إنجاز الدراسة، والذي علمني أيضاً كيف يكون الإنسان موضوعياً متواضعاً حثيثاً في بحثه، منطلقاً في تفكيره، وصفات أخرى لا زلت في طور تعلمها إلى مشرفي الرائع الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الصباغ.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور عبدالوهاب الصباغ، والدكتور ربيع عويس، والدكتور عبدالكريم مزعل، كما أشكر الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبيان، الدكتورة إباء خريوش، والدكتور خالد أبو الهيجاء، والدكتور أحمد ربايعه، والدكتور عمرو ضراغمة على نصحتهم واقتراحاتهم.

وأخيراً، أتوجه بكل مشاعر الحب والامتنان لكل من ساعدني وشجعني وشاركني ولو بالدعاء في إنجاز هذا الجهد المتواضع.

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

ناهد منصور

المصطلحات

<p>الدمج:</p>	<p>هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التمييز أو العزل نتيجة لإصابة الفرد بإعاقة، وتقديم كافه الخدمات التي يحتاجها ذوي الإعاقة في البيئة العادية التي يحصل فيها أقرانهم العاديين على نفس هذه الخدمات، مع العمل على عدم عزلهم في أماكن منفصلة خاصة بهم.</p> <p>لقد ظهر الدمج (Mainstreaming) ذوي الإعاقة في عام 1981 من خلال شعار العام الدولي للمعاقين "المساواة والمشاركة الكاملة " (أبو نصر، 2004).</p>
<p>الإعاقة:</p>	<p>تعرف بأنها قصور أو تعطل عضو (One organ) أو أكثر من أعضاء الجسم (Or more than one) عن القيام بوظائفه/ نتيجة لأسباب وراثية (Genetic) أو مكتسبة (Acquired)، ميكروبية أو فيروسية (Micro-organism) أو حوادث معينة (خليفة، 2006).</p>
<p>المؤسسات الحكومية</p>	<p>هي المؤسسات والوزارات التي تقوم بتقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع، تشرف عليها الدولة وليس أفراد، وتتكفل برواتب موظفيها والعاملين فيها، مثل وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم.</p>
<p>المؤسسات شبه الحكومية</p>	<p>هي المؤسسات الاجتماعية التي تعمل من خلالها مهنة الخدمة الاجتماعية، وهي المؤسسات التي تقسم فيها المسؤولية بين الدولة والتنظيمات الأهلية، في كل من الإدارة والتمويل والإشراف الفني، مثل الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تسهيل عملية دمجهم من وجهة نظر المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات ذوي الإعاقة في محافظة جنين. ولتحقيق هذا الغرض استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، تم اختيار عينة عشوائية بلغ عدد أفرادها (150) مديراً ومديرة من مدراء المؤسسات الحكومية في محافظة جنين وتم عمل مسح شامل لـ (82) من الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية في محافظة جنين. اعتمدت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات في الدراسة الحالية وقد عملت على تطويرها بحيث تضمنت الدراسة استبانتي (استبانة المدراء)، و(استبانة الأشخاص ذوي الإعاقة) وتضمنت استبانة المدراء ثلاثة محاور هي محور البيانات الديمغرافية ومحور مدى تطبيق القوانين ومحور التحديات. أما استبانة الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تضمنت محورين فقط وهما محور البيانات الشخصية ومحور مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها تم تطبيق الدراسة.

بينت الدراسة النتائج التالية:

تبين أن مدى تطبيق القوانين المتعلقة بذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة من وجهة نظر المدراء كان بدرجة متوسطة.

تبين أن التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية دمجهم في بيئة العمل من وجهة نظر المدراء كانت بدرجة متوسطة.

تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وطبيعة التحديات التي تواجههم في محافظة جنين من وجهة نظر المدراء تعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخدمة.

تبين أن مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة، ومدى تقبل المؤسسات لتطبيق القانون من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة كان بدرجة متوسطة.

تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة، ومدى تقبل المؤسسات لتطبيق القانون من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة جنين تعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، ونوع المؤسسة.

تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة، ومدى تقبل المؤسسات لتطبيق القانون من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة جنين تعزى لمتغيري عدد سنوات الخدمة وطبيعة الإعاقة.

وأوصت الباحثة بضرورة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين وغير العاملين لرفع كفاءتهم الوظيفية والعلمية على حد سواء، والعمل على توفير أحدث التقنيات والوسائل التي تلائم مختلف الإعاقات. كما أوصت بالعمل على توفير فرص العمل المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين وتفعيل دورهم في المجتمع.

Assess the Extent to Which Laws Relating to Persons with Disabilities Have Been Applied in Facilitating Their Integration into Development from the Point Of View of Palestinian Governmental Institutions and Institutions of Persons with Disabilities in Jenin Governorate

Prepared By: Nahid Mahmoud Mohammad Mansour

Supervised by: Abdalwahab Alsabagh

Abstract

The aim of this study was to assess the extent to which laws relating to persons with disabilities have been applied in facilitating their integration from the point of view of Palestinian governmental institutions and institutions of persons with disabilities in Jenin Governorate. In order to achieve this purpose, the study used the descriptive method. A random sample of (150) directors of government institutions in Jenin Governorate was selected, a comprehensive survey was conducted for (82) persons with disabilities working in governmental and private institutions in Jenin governorate. The questionnaire was used as a tool for gathering information in the present study. The study included two questionnaires (directors' questionnaire) and (persons with disabilities questionnaire). The directors' questionnaire included three axes: demographic data, and the extent to which laws relating to persons with disabilities have been applied, and challenges. The persons with disabilities questionnaire included only two axes: the demographic data axis and the extent of the application of the laws on persons with disabilities. After confirming the validity of the study instrument and its stability, the study was applied.

The study showed the following results:

The extent of implementation of the laws relating to persons with disabilities in government institutions and institutions of persons with disabilities was found to be moderate.

The challenges faced by persons with disabilities in their integration into the work environment from the point of view of directors were found to be moderate.

It was found that there are no statistically significant differences at the level of significance (α 0.05) in the means of the application of the laws concerning persons with disabilities and the nature of the challenges they face in Jenin governorate from the point of view of directors due to the variables of gender, age, scientific qualification, job title, and number of years in service.

The extent to which the laws relating to persons with disabilities are employed in government institutions and institutions of persons with disabilities has been found to be moderate.

It was found that there are no statistically significant differences at the level of significance (0.05 0.05) in the means of the application of the laws concerning persons with disabilities working in governmental institutions and institutions of persons with disabilities, and the extent to which institutions accept the law from the point of view of persons with disabilities in Jenin governorate due to gender, age, scientific qualification, job title, and type of institution.

It was found that there are no statistically significant differences at the level of significance (0.05 0.05) in the means of the application of the laws concerning persons with disabilities working in governmental institutions and institutions of persons with disabilities, and the extent to which institutions accept the law from the point of view of persons with disabilities in Jenin governorate due to number of years in service and nature of disability.

The researcher recommended the need to integrate persons with disabilities working and non-working to raise their scientific and functional competences, and to work to provide the latest technologies and tools that suit different disabilities. She also recommended working on providing equal employment opportunities for persons with disabilities of both sexes and activating their role in the society.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

ازدادت أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية أوسلو مع إسرائيل بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية تنظم الحياة المدنية للمواطنين والمؤسسات، إضافة لجهدا المتواصل لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. وساعد في عملية التطور الجهات الدولية المانحة من خلال توسيع نشاطاتها منذ بدء عملية السلام، استناداً إلى علاقات تعاون وشراكة مع مختلف القطاعات لتقديم الخدمات للمواطنين في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه وأطيافه، وبرزت أيضاً مؤسسات المجتمع المدني ونشطت في عدة مجالات منها الإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان بهدف تعزيز الديمقراطية ودعم قيم الشراكة والمشاركة الاجتماعية (القصاص، 2018). وبحسب (غانم، 2009) يعد تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من القضايا الهامة التي تعكس مدى اهتمام المجتمعات بدعم ومساندة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين، وضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير برامج التدريب المهني للمعوقين.

لقد كانت الإعاقة ولا تزال هاجساً للمجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور حتى الآن، وقد تباينت تلك المجتمعات في نظرتها للمعاقين وفي معاملتها لهم حسب القيم والأعراف والأفكار الدينية والاجتماعية السائدة في كل منها، ولكن مع تقدم الفكر والحضارة الإنسانية، وتطور الأبحاث والدراسات بدأت هذه الفئة تأخذ حقها الطبيعي في الرعاية والتوجيه والتأهيل لحياة يستطيعون أن يعيشوها بسعادة، وفي إطار إمكانياتهم وقدراتهم ساعين لتحويل هذه القوى والطاقات البشرية المعطلة إلى قوى منتجة تساهم مساهمة فاعلة في عملية التقدم (العدرة، 2016).

وحسب القانون الفلسطيني رقم 4 من العام 1999 يعرف المعوق بأنه: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية، إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين (قانون رقم 4، 1999).

إن إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها، يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم. وقد تم تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات (المصدر السابق).

وحقيقة الأمر أن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل له مردود إيجابي على صعيد المجتمع ككل، حيث يتحول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى طاقات منتجة في حدود إمكانياتهم وقدراتهم، ويكون لهم دورهم في بناء المجتمع. ومن هنا سعت المنظمات الدولية في ثمانينات القرن الماضي إلى إدراج الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأجندة الدولية، وفي هذا الإطار تم تخصيص عام (1981م) عاماً دولياً للمعاقين، والذي تضمنت أجندته ثلاث محاور أساسية هي الحماية والتأهيل وتكافؤ الفرص، وتمثل خطة العمل هذه ترجمة برامجية طويلة المدى في مجال كافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام (1922م) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعاقين، وشهدت الألفية الحالية دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في (2 مايو/ أيار 2008م) (دائرة التخطيط والدراسات، 2012).

وبسبب كون سوق العمل غير ودي في كثير من الأحيان إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة، كثيراً ما نظر إلى العمل الحر على أنه أحد الخيارات القليلة المتاحة- وهو في الواقع الخيار الحقيقي الوحيد للعمل لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة (مجلس حقوق الإنسان، 2012).

هناك مسؤوليات كبيرة تقع على عاتق مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل في ضرورة تطبيق ما نصت عليه القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومحاولة الوصول إلى التشغيل الأمثل للموارد البشرية من ذوي الإعاقة بما يسهم في تعزيز التنمية بكافة أنواعها وخصوصاً الاقتصادية منها، آخذين بعين الاعتبار إمكانياتهم وقدراتهم، وذلك بالاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (1975) والذي لم يفرق بين المواطنين في الحقوق والواجبات بسبب الجنس أو العرق، والاهتمام بذوي الإعاقة وتوفير الظروف البيئية الملائمة والرعاية الخاصة لهم والتي تفرضها حالة ونوع الإعاقة وشدتها.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة الإعاقة من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمعات، حيث لا يوجد مجتمع يخلو من هذه المشكلات، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في طريقة تعامل هذه المجتمعات مع الإعاقات على صعيد الرعاية الصحية وتشغيل واستثمار طاقات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أن هناك تجارب كبيرة تبين القدرات والمهارات الخاصة بذوي الإعاقة والتي تميزهم عن غيرهم من الأصحاء، وعلى الرغم من ذلك فإن تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ليس بالأمر السهل فواقع هؤلاء بشكل عام يفرض على كل أصحاب العمل وذوي الإعاقة تحديات جمة أثناء عملية التشغيل. وتشكل رعاية المعوقين إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة، وفي العيش بكرامة وحرية. وفي المجتمع الفلسطيني فقد أقرت قوانين تخص هذه الفئة تمثلت في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة والذي أكد في المادة (10/4/ج) على إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من أشخاص ذوي الإعاقة بما لا يقل عن 5%، وعلى ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تطبيق قوانين الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الإعاقة في تسهيل عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية في فلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة

تقسم مبررات الدراسة إلى مبررات ذاتية ومبررات موضوعية كما يلي:

مبررات موضوعية: حيث يحظى موضوع دمج ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة باهتمام الكثير من الأوساط المحلية والدولية، وتعتبر فلسطين من الدولة التي تتلقى الدعم والمساندة في هذا المجال، كما أن ارتفاع نسبة الإعاقة في فلسطين وخصوصاً في محافظة جنين والتي تشكل أعلى نسبة على صعيد محافظات الوطن وهي (4030). حيث تأتي هذه الدراسة للمساهمة في نشر الوعي بحقوق المعوقين وإظهار دورهم في التنمية والتطوير وخدمة المجتمع من خلال تسليط الضوء على شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني والاستشراق بوضعهم وتوضيح التوجهات المستقبلية حول ذلك.

مبررات ذاتية: وهي اهتمامات الباحثة وعملها الميداني واطلاعها المباشر على الإشكاليات والتحديات التي تواجه ذوي الإعاقة، كما أن هناك شريحة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة عاطلين عن العمل.

4.1 أهمية الدراسة

نظراً لأهمية الدراسة وطبيعة المواضيع التي تناقشها فقد تم تقسيم الأهمية إلى:

الأهمية العلمية: فالدراسة ستقدم موضوعاً جديداً للمكتبة العلمية، كونها دراسة جديدة تتناول موضوع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في محافظة جنين، كما أنها تساعد الباحثين والمختصين في هذه المجال، وتوفر لهم مرجع مهم في دراساتهم وأبحاثهم العلمية والعملية.

الأهمية العملية: جاءت الدراسة لتسلط الضوء على شريحة يمكن التركيز عليها والاستفادة منها في التنمية والتطوير، كما أنها تسهم في رسم الخطوط العريضة لتقليل نسبة البطالة وتعزز الشعور بالانتماء والمواطنة.

5.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة يتمحور حول: تقييم مدى تطبيق القوانين المتعلقة بذوي الإعاقات في فلسطين ومدى قدرتها على دمجهم في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة.

أما الأهداف الفرعية فتتضمن:

1. التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الحكومية والأهلية لعملية دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل من وجهة نظر المدراء؟
2. التعرف على التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة في عملية دمجهم في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من وجهة نظر المدراء؟
3. التعرف على ما إذا كان هناك فروق في إجابات المبحوثين حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر ذوي الإعاقة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المؤسسة، طبيعة الإعاقة).

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات ذوي الإعاقة من وجهة نظر المدراء؟
2. ما التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية دمجهم في المؤسسات من وجهة نظر المدراء؟